السودان

التقييم البيئي لما بعد النزاع

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

ملخص تقرير

التقييم البيئي
لما بعد النزاع في السودان

أمكن إنجاز هذا التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة
بفضل التبرعات السخية التي قدمتها حكومتا السويد والمملكة المتحدة

ملخص تقرير

مقدمة

في يناير ٢٠٠٥، بعد أكثر من عقدين من حرب أهلية مدمرة، وقعت الحكومة السودانية المركزية في الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب اتفاقا تاريخيا للسلام الشامل. وجلب هذا الإنجاز الهام – الذي أعقبه اعتماد دستور مؤقت – السلام للمرة الأولى لمعظم أنحاء البلد خلال جيل بأكمله.

وقد أصبح السودان الآن، بفضل سرعة تنمية صناعته النفطية، واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في أفريقيا. وبدأ الاستثمار المباشر والمساعدات الدولية في التدفق إلى البلد على نطاق واسع، وتشهد بعض أجزاء السودان حاليا تنمية نشطة.

وبينما يركز البلد على إعادة التأهيل والتنمية، يواجه عددا من التحديات الرئيسية. ومن أهم هذه التحديات عدة قضايا بيئية – مثل تدهور الأراضي، وإزالة الغابات وتأثيرات تغير المناخ – تهدد آفاق السودان نحو سلام دائم، وأمن غذائي، وتنمية مستدامة. وإضافة إلى ذلك، توجد علاقات معقدة ولكنها واضحة بين المشكلات البيئية والنزاع الدائر في دارفور، حيث يظل العنف وانعدام الأمن سائدين برغم توقيع اتفاق سلام في مايو ٢٠٠٦.

والإدارة السليمة وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية ليست شروطا أساسية مسبقة لبناء السلام في دارفور وسائر ربوع السودان وحسب، ولكنها لابد أن تعتبر أولويات وطنية إذا كان للبلد أن يحقق الاستقرار الاجتماعي الطويل الأمد والازدهار.

التقييم البيئي لما بعد النزاع

إن حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، رغبة منهما في تحقيق فهم شامل لحالة البيئة الراهنة في السودان وحفز العمل لمعالجة مشكلات البلد البيئية الرئيسية، طلبتا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقييم بيئي لما بعد النزاع في السودان. لذلك، كان هدف تقييم اليونيب وضع أساس تقني متين للأعمال التصحيحية المتوسطة الأجل في ميدان الحماية البيئية والتنمية المستدامة.

مجموعة من السودانيين الجنوبيين يرحلون على متن عبارة في النيل الأبيض، عائدة إلى موطنها بعد سنوات من النزوح بسبب الحرب الأهلية.

خريطة عامة للسودان

كان التشاور مع الأهالي المحليين يمثل جزءا كبيرا متواصلاً من عمل اليونيب التقييمي، كما هو الحال هنا في قرية مرير الصغيرة بجنوب دارفور.

عملية التقييم

بدأت عملية التقييم البيئي لما بعد النزاع في السودان في أواخر ٢٠٠٥. وبعد إجراء دراسة تقييمية أولية وتحديد نطاق العمل، نفذت أعمال ميدانية بين يناير وأغسطس ٢٠٠٥. وأمضت فرق مختلفة من الخبراء ما يقرب من ١٥٠ يوما في العمل الميداني، في عشر مهمات منفصلة، امتد كل منها من أسبوع واحد إلى أربعة أسابيع. وشكّل التشاور مع المعنيين المحليين والدوليين جزءا كبيرا من عمل اليونيب التقييمي، وقدر إجمالي عدد اللقاءات بأكثر من ألفي لقاء. وشملت الأطراف التي جرى التشاور معها ممثلين للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الجامعية والبحثية، والوكالات الدولية، وقادة المجتمع المحلي والمزارعين، والرعويين، والقائمين على الغابات ورجال الأعمال.

وتكون فريق التقييم من فريق مركزي تابع لليونيب وعدد كبير من الشركاء الوطنيين والدوليين تعاونوا جميعا في نطاق من الأدوار. وكانت لتلك الشراكات أهمية حاسمة لنجاح المشروع، إذ مكنت من تنفيذ العمل الميداني، وكفلت ملاءمة الدراسة للقضايا والاحتياجات المحلية، وأسهمت في الإقرار الوطني لنتائج التقييم. وعمل اليونيب على نحو وثيق مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وبذلت جهود خاصة لتأمين تنسيق أنشطة اليونيب مع مبادرة حكومية تعرف بالخطة الوطنية للإدارة البيئية.

ملخص النتائج

عيّن التقييم عددا من القضايا البيئية الحاسمة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجه البلد.

الروابط القوية بين البيئة والنزاع: قضية رئيسية في أزمة دارفور

إن الروابط بين النزاع والبيئة في السودان متبادلة التأثير. فمن جهة، كان للنزاع الممتد لفترة طويلة في البلد تأثيراته الهامة على بيئته. وكانت أشد العواقب غير المباشرة تتمثل في نزوح السكان، وضعف التنظيم الإداري، وأساليب استغلال الموارد السيئة المرتبطة بالنزاع، وقصور الاستثمار في التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى، كانت القضايا البيئية ولا تزال تمثل أسبابا للنزاع. فالتنافس على احتياطيات النفط والغاز، ومياه النيل والخشب، وكذلك قضايا استخدام الأراضي الزراعية، عوامل سببية مهمة في إثارة النزاع في السودان وإدامته. فالمواجهات والتنافس على المراعي وأراضي الزراعة المطرية في أجزاء البلد الأكثر جفافا هي مظهر صارخ بوجه خاص للترابط بين شُح الموارد الطبيعية والنزاع العنيف. غير أنه، في جميع الأحوال،

تتداخل العوامل البيئية مع طائفة من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى.

ويشير التحليل الذي أجراه اليونيب إلى وجود ارتباط قوي بين تدهور الأراضي، والتصحر، والنزاع في دارفور. ويمكن اعتبار شمال دارفور – حيث أوجد النمو السكاني المتضاعف مع ما يواكبه من ضغط بيئي ظروفا تدفع إلى قيام نازعات ساعدت على استمرارها اختلافات سياسية أو قبلية أو إثنية – مثالا مأسويا للانهيار الاجتماعي الذي يمكن أن يترتب على التدهور البيئي. ولن يكون بالإمكان قيام سلام دائم في المنطقة ما لم تحل هذه القضايا البيئية والمعيشية الأساسية المترابطة ترابطا وثيقا.

النزوح السكاني: تأثيرات بيئية مهمة

مع أكثر من خمسة ملايين نازح داخل البلد ولاجئ من دول الجوار، أصبح في السودان الآن أكبر عدد من النازحين في العالم. وفي دارفور، حدث النزوح الداخلي بمعدل غير مسبوق منذ ٢٠٠٣، إذ بلغ عدد النازحين نحو ٢,٤ مليون. وهذا النزوح الضخم للسكان مصحوبا بمعاناة بشرية وأضرار بيئية هائلة. فقد تدهورت المناطق الواقعة حوالي المخيمات الكبيرة – ولا سيما في دارفور – بشدة وأدى عدم وجود ضوابط وحلول إلى إساءات لحقوق الإنسان، ونزاعات على الموارد وعدم توفر الأمن الغذائي. ورغم أن ذلك لا يمثل ظاهرة جديدة، فإن نطاق النزوح والهشاشة الشديدة بشكل خاص التي تتسم بها بيئة شمال السودان الجاف قد يجعلها أبرز حالة من نوعها في العالم.

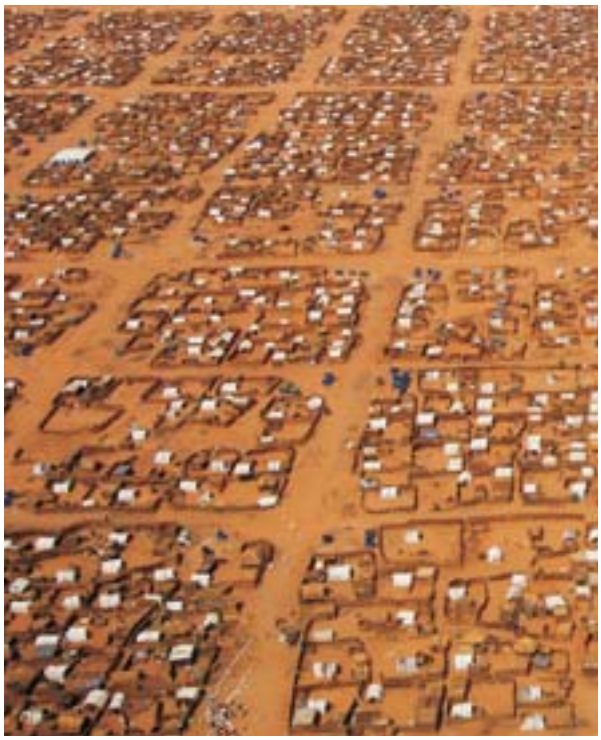

يوجد في السودان اليوم أكبر عدد من النازحين في العالم. ويوجد نحو مليوني نازح في دارفور، في مستوطنات ضخمة كمخيم أبو شوك للنازحين في الفاشر، بشمال دارفور.

كما أن عودة السودانيين الجنوبيين على نطاق واسع إلى مواطنهم بعد توقف الحرب الأهلية يرجح أن تسبب بموجة جديدة من التدهور البيئي في بعض مناطق العودة الأكثر هشاشة.

التصحر وتغير المناخ الإقليمي: اسهام في الفقر والنزاع

حدث انتقال في اتجاه الجنوب بما يقدر بمسافة ٥٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر للحدود بين المنطقة شبه الصحراوية والصحراوية منذ بدء التسجيل في ثلاثينيات القرن الماضي لهطول الأمطار والكساء النباتي. ويتوقع أن يستمر هذا التحرك في الحدود في اتجاه الجنوب بسبب استمرار تناقص معدلات الهطول. وهناك خطر كبير لحدوث مزيد من التصحر يتهدد بقية المناطق شبه الصحراوية ومناطق السافانا قليلة الأمطار الرملية، التي تمثل ٢٥٪ من أرض السودان الزراعية. ومن شأن هذه التنبؤات أن تؤدي إلى هبوط حاد (نحو ٢٠٪) في الإنتاج الغذائي. وعلاوة على ذلك، توجد أدلة متزايدة على أن هبوط معدلات سقوط الأمطار بسبب تغير المناخ الإقليمي يمثل عامل ضغط شديد على المجتمعات الرعوية – وبخاصة في دارفور وكردفان – مما أسهم في إندلاع النزاع.

الكوارث الطبيعية: زيادة الهشاشة وتفاقم التأثيرات

عانى السودان من عدد من موجات الجفاف الطويلة والمدمرة في العقود الأخيرة أضرت بالأمن الغذائي، وترتبط ارتباطا قويا بالنزوح البشري والنزاعات المتصلة به. وتفاقم التأثر بالجفاف بسبب تضخم حجم قطعان الماشية على حساب نوعيتها، ولنقص موارد المياه الثابتة مثل الآبار العميقة التي يمكن الاعتماد عليها أثناء فترات الجفاف القصيرة.

ورغم النقص الشديد في المياه، تكثر الفيضانات أيضا في السودان. وأكثر الفيضانات تدميرا ما يحدث منها في النيل

الأزرق، نتيجة لاجتثاث الغابات والإفراط في الرعي في أعالي حوض النهر. ويتجلى أحد التأثيرات الرئيسية لتدهور بيئة حوض النهر والفيضان المرتبط به في تآكل وأنجراف حاد لضفاف النيل («الهدام») في شريط الأرض الخصب الضيق الذي يحف بمجراه.

الزراعة: تدهور الأراضي الشديد نتيجة للضغط الديموغرافي وضعف إدارة التنمية

تقع الزراعة التي تمثل أكبر القطاعات الاقتصادية في السودان في قلب بعض أخطر مشكلات البلد البيئية المزمنة، التي تشمل تدهور الأراضي بمختلف أشكالها، وإنجراف شواطئ النهر، والأنواع النباتية الاجتياحية، وإساءة استعمال مبيدات الآفات في الزراعات المروية الكبيرة، وتلوث المياه. أما الزراعة الألية غير المنظمة والسيئة الإدارة، التي تغطي ما يقدر بـ ٦,٥ مليون هكتار، فهي مدمرة بنوع خاص، وتؤدي إلى إزالة الغابات على نطاق واسع، وفقدان الحياة البرية وتدهور الأراضي بشدة.

منظر للزراعة الألية في دالي، ولاية سنار. أزيل ما يقدر بـ ٦,٥ مليون هكتار من السافانا الطبيعي في السودان لتحل محله زراعة مطرية ألية.

لا يزال جنوب السودان محتفظا بأغلب غطائه الغابي، لكن قطع الغابات يحدث بمعدل مطرد. وعندما لا تلتزم الزراعة التقليدية بالدورة («الحريق») وتصبح غير مستدامة، يختفي الكساء الغابي بصورة دائمة ، كما يرى هنا في واو، غرب بحر الغزال.

وعلاوة على ذلك، أدى التزايد الصارخ السريع في أعداد الماشية – من ٢٨,٦ مليون في ١٩٦١ إلى ١٣٤,٦ مليون في ٢٠٠٤ – إلى تدهور واسع الانتشار في المراعي. وأخيرا، فإن عدم تملك الأراضي بما يكفي يمثل سبب جذري لعديد من مشكلات البيئة وعائقا ضخما أمام استخدام الأرض على نحو مستدام، نظرا لضعف الحافز لدى المزارعين للاستثمار في الموارد الطبيعية وحمايتها.

الغابات: أزمة إزالة الغابات في المناطق الأكثر جفافا، وأخطار وفرص في الجنوب

يقدر أن إزالة الغابات في السودان تجري بمعدل يزيد على ٠,٨٤٪ سنويا على المستوى الوطني و١,٨٧٪ سنويا في المناطق التي شملتها دراسة الحالة التي اضطلع بها اليونيب. ويغذي هذا التراجع بصورة أساسية احتياجات الطاقة وإزالة الغابات من أجل الزراعة. وفيما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، خسر البلد ١١,٦٪ من غطائه الغابي، أي نحو ٨,٨٣٥,٠٠٠ هكتار. وعلى المستوى الإقليمي، اختفى ثلثا غابات شمال ووسط وشرق السودان بين عامي ١٩٧٢ و٢٠٠١. وفي

دارفور، فُقد ثلث الغابات بين ١٩٧٣ و٢٠٠٦. ويقدر أن جنوب السودان خسر ٤٠٪ من ثروته الغابية منذ الاستقلال ولا تزال ممارسة قطع الغابات مستمرة، ولا سيما في محيط المدن الكبيرة. ويشير استقراء معدلات إزالة الغابات إلى أن الغطاء الغابي يمكن أن ينخفض بما يزيد على نسبة ١٠٪ كل ١٠ سنوات. أما بالنسبة إلى المناطق الواقعة تحت الضغط الأقصى، فإن اليونيب يقدر أنها قد تفقد غاباتها بالكامل خلال العشر سنوات القادمة.

وتوضح هذه الاتجاهات السلبية أن هذا المورد القيّم، الذي يعتمد عليه بالكامل سكان الريف وجزء كبير من سكان الحضر للحصول على الطاقة، يواجه تهديدا خطيرا. ويمثل الاستخدام المتزايد لحطب الوقود في صناعة الطوب في جميع أجزاء السودان مصدرا إضافيا للقلق. ففي دارفور، مثلا، توفر صناعة الطوب أسباب المعيشة لكثير من النازحين المقيمين في المخيمات، ولكنه أيضا يسهم في إزالة الغابات المحلية بشدة. غير أن قطاع الغابات يمكنه إذا أحسن إدارته أن تمثل فرصة مهمة لتحقيق تنمية اقتصادية وتبادل تجاري مستدام بين الشمال والجنوب.

السدود ومشاريع المياه: تأثيرات كبرى وروابط بالنزاع

يَعتبر اليونيب أن ما يجري إنشاؤه أو يخطط لإنشائه من سدود كبيرة يتجاوز عددها العشرين يمثل القضية البيئية الرئيسية والأكثر أهمية في قطاع الموارد المائية في السودان. وبينما يتوقع أن يحقق ناتج الكهرباء من سد مروى فوائد كبيرة للبلد، فإنه يجسد الشواغل البيئية والاجتماعية بشأن برنامج السودان الطموح لبناء السدود. وبرغم أنه أول مشروع سد في السودان تضمن تقييما للتأثير البيئي، فإن العملية لا تستوفي المعايير الدولية وكان يمكنها أن تكون أفضل لو أتسمت بمزيد من الشفافية والتشاور العام. وتشمل المشكلات البيئية الرئيسية المرتبطة بسد مروى ترسّب الطمي في بحيرة الخزان وتآكل الشواطئ بسبب التدفق المكثف للمياه خلال فترات زمنية وجيزة.

وفضلا عن ذلك، فإن طاقة التخزين الفعال لكل مستودعات السدود بالسودان تتأثر بدرجة خطيرة (باستثناء سد جبل أوليا) بترسيب الطمي. وسببت السدود كذلك تدهورا كبيرا في نظم الأراضي الرطبة، وخاصة لميعات السنط على النيل الأزرق وغابات نخيل الدوم على ضفاف نهر عطبرة السفلي.

تتركب الحفارة الميكانيكية الرئيسية لقناة جونجلي من عدة أجزاء ذاتية الدفع.
إنها تقبع الآن مهملة في قاع القناة، وقد كانت يوما ما أكبر حفارة من نوعها في العالم.

وارتبط مشروع قناة جونجلي العملاق، الذي بدأ في السبعينيات ارتباطا وثيقا بنشوب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. ونظرا لعدم اكتماله، فإن تأثيراته الرئيسية التي كانت متوقعة في منطقة السدود الرطبة لم تتحقق مطلقا. ولم يعد الآن قاع القناة، الذي لا يتصل بأي جسم أو مجرى مائي كبير، سوى خندق هائل وعائق يعترض هجرات الحياة البرية. غير أنه ينبغي إجراء دراسة دقيقة للدروس المستقاة من هذا المشروع وتطبيقها على الجهود الجارية لبناء السلم بين الشمال والجنوب، وبخاصة لأن الحوافز الاقتصادية للمشروع ما زالت قائمة، بما في ذلك من جانب الشركاء الدوليون.

قضايا الحضر وصحة البيئة: تحضر فوضوي سريع وقضايا النفايات والنظام الصحي المزمنة

يمثل التوسع الحضري العشوائي ومشاكل إدارة النفايات الصلبة المزمنة وعدم معالجة مياه المجاري أهم المشاكل التي تواجه المراكز الحضرية في السودان. فالنمو الصارخ للعاصمة الخرطوم مستمر بلا هوادة، إذ يعيش في منطقة العاصمة ٦٤٪ من سكان الحضر في البلد. وتشهد كبرى مدن جنوب السودان أيضا نموا سريعا للغاية، تزيد من معدله عودة النازحين، الذين يقدر عددهم حتى الآن بـ ٣٠٠,٠٠٠ بحلول نهاية ٢٠٠٦. وفي دارفور، توجد أغلبية المليوني نازح في أطراف المراكز الحضرية، التي زاد حجمها في بعض الحالات بأكثر من ٢٠٠٪ في السنوات الثلاث الأخيرة.

ومعالجة مياه المجاري قاصرة بدرجة جسيمة في جميع مدن السودان، وممارسات إدارة النفايات الصلبة في كل الأنحاء سيئة على الدوام. وفي أغلبية الحالات، تتجمع القمامة من كل نوع بالقرب من مصدرها وتحرق بصفة دورية. وينعكس هذا القصور في الصحة البيئية مباشرة في ارتفاع حدوث الأمراض التي تنقل عن طريق الماء، التي تمثل حتى ٨٠٪ من إجمالي الأمراض المسجلة في البلد.

التلوث الصناعي: مشكلة متزايدة وقضية رئيسية في صناعة النفط الناشئة

كانت الإدارة البيئية في الصناعة شبه معدومة حتى عام ٢٠٠٠، وتشاهد اليوم نتائج هذه الحالة. وبينما تحسن الوضع على مدى السنوات القليلة الماضية، وجد اليونيب

لا تتوفر لمعظم المستوطنات العشوائية الضخمة في منطقة الخرطوم سوى إمكانيات محدودة جدا للحصول على الماء، ولا يوجد فيها تصريف للنفايات أو لمياه المجاري.

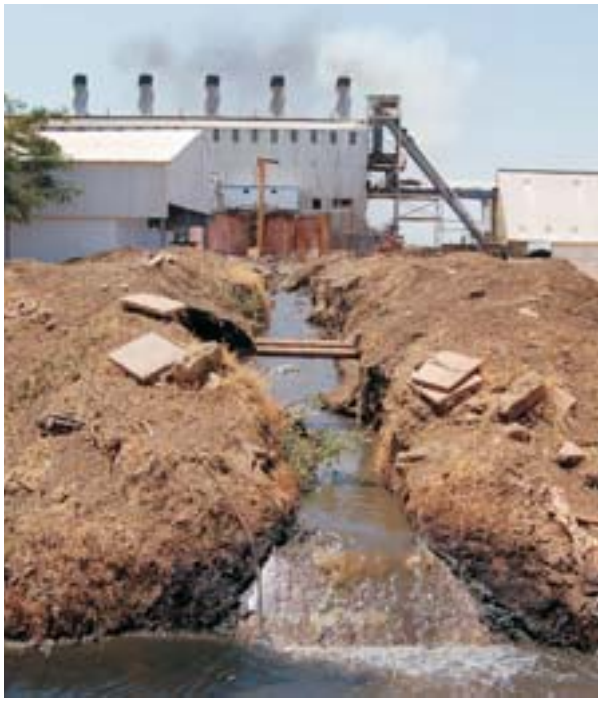

تصب نواتج الصرف غير المعالجة من مصنع عسالاية للسكر في النيل الأبيض.

قرد البابون في حظيرة الدندر الوطنية، ولاية سنار. يتباين بشدة مستوى الحماية الفعلية ولكنه ضعيف عموما في جميع ربوع السودان. ويمثل الصيد الا شرعي مشكلة في جميع المحميات الوطنية الرئيسية.

أن تحديات كبيرة لا تزال قائمة في مجالات تطوير المشاريع وتقييم التأثيرات، وتحسين تشغيل المرافق القديمة التي تديرها الحكومة، والتاثير في السياسات ونهج الإدارة على المستويات الحكومية العليا.

ونظرا لأن التنمية الصناعية ما زالت محدودة نسبيا حتى الآن في السودان، فإن الضرر البيئي لا يزال متوسطا، لكن الوضع يمكن أن يسوء بسرعة نظرا لأن البلد مقدم على ازدهار تنموي يموله النفط. ومن المسائل التي تبعث على القلق تدفق مياه الصرف من المعامل وتصريف المياه المرتبطة باستخراج خام النفط، لعدم وجود مرافق لمعالجة مياه الصرف الصناعي حتى في الخرطوم. وعادة، تصب مياه الصرف الناتجة من المرافق الصناعية في شبكة صرف مياه المجاري المحلية عندما توجد شبكة كهذه.

وتشمل القضايا الأخرى الانبعاثات في الهواء وتصريف النفايات الخطرة والصلبة. وبينما لاحظ اليونيب أداء بيئيا دون المستوى المناسب عموما في معظم المواقع الصناعية، كانت هناك حالات استثنائية لإدارة بيئية مسؤولة في بعض معامل نفط وسكر وأسمنت شملتها الزيارات.

الحياة البرية والمحميات: تنوع إحيائي بفقدان مع استمرار وجود مناطق وتجمعات للحياة البرية ذات أهمية دولية

شهدت العقود القليلة الماضية عدوانا كبيرا على الحياة البرية وموائلها. وفي شمال ووسط السودان، كان الضرر الأكبر لتدمير الموائل وتجزئتها بسبب توسع الزراعة وقطع الغابات. واختفت الحيوانات البرية الكبيرة بصورة أساسية وهي

الآن محصورة في معظمها غالبا في قلب المحميات وأقاليم صحراوية نائية. وفي الجنوب، أدى الصيد غير المسيطر عليه وغير المستدام إلى هلاك القسم الأعظم من تجمعات الحيوانات البرية والاستئصال المحلي لكثير من الأنواع الكبيرة، مثل الفيل، ووحيد القرن، والجاموس الوحشي، والزراف، وغزال أم كاباجو، والحمار الوحشي. ومع ذلك، فتجمعات الحياة البرية المتبقية في السودان، بما في ذلك قطعان ضخمة جدا من غزال الحمراية ذات الأذن البيضاء، وغزال تيتل، تتسم بأهمية دولية.

ويدرج نحو ٥٠ موقعا منتشرة في أنحاء السودان – تغطي ١٠ و١٥٪ من مساحات الشمال والجنوب على التوالي – باعتبارها تتمتع بشكل ما من أشكال الحماية القانونية. غير أن مستوى الحماية المكفولة لهذه المناطق في الواقع يتراوح بين المستوى الطفيف والمستوى الذي لا يستحق الذكر، وكثير منها لا يوجد اليوم إلا على الورق. ويقع العديد من هذه المناطق الهامة في أقاليم تأثرت بالنزاع، وبالتالي عانت من الغياب الطويل لحكم القانون. وباستثناء ثلاث مناطق (حظائر دندر، وسنقيب، وخليج دنقناب الوطنية)، لا تتوفر بيانات عن الحياة البرية والمناطق المحمية تسمح بوضع خطط إدارة مناسبة لها.

البيئة البحرية: نظام إيكولوجي سليم إلى حد كبير يتعرض للتهديد

وجد اليونيب أن البيئة البحرية والساحلية للسودان عموما في حالة جيدة نسبيا. والشعاب المرجانية هي أفضل الأنظمة الإيكولوجية المحفوظة في البلد. لكن ازدهار الاقتصاد وقطاع النقل البحري المتركز على ميناء بور سودان، ومرافق تصدير النفط قد يُؤدي إلى تغير سريع في الوضع البيئي إلى الأسوأ. ويحدث تدهور مستمر في الشريط الذي شهد التطوير من بور سودان حتى سواكن، وأعراض إفراط الرعي وتدهور التربة موجودة في كل مكان على الساحل شأنه شأن كل الأراضي الجافة السودانية. فتجمعات شجر الشوري الأستوائية، على سبيل المثال، تقع حاليا تحت ضغط شديد بطول الخط الساحلي. ومن المسائل المقلقة الأخرى التلوث الناتج من المصادر البرية وخطر الإراقة من المواقع النفطية.

الإدارة البيئية: ضعيفة تاريخيا والآن على مفترق طرق

مع منح حكومة جنوب السودان والولايات مسؤولية واسعة وصريحة في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية، أدى اتفاق السلام الشامل والدساتير المؤقتة الجديدة إلى تغيير كبير في إطار الإدارة البيئية في السودان وساعدت في خلق الظروف المناسبة للإصلاح.

وعلى المستوى الوطني، يواجه البلد تحديات عديدة لتلبية الالتزامات الدولية، كما تنص عليها المعاهدات والاتفاقيات التي وقعها على مدى الثلاثين عاما الماضية. ورغم أن المهارة التقنية ومستوى المعرفة في القطاع البيئي على مستوى عال وتوجد بعض التشريعات ذات الصلة، فإن السلطات الإدارية تواجه مشكلات هيكلية حادة وهي لا تتمتع بالدعم والتجهيز اللازمين.

وفي جنوب السودان، لا تزال الإدارة البيئية في أطوارها الأولى، لكن العلامات المبكرة إيجابية. ويمكن رؤية الدعم السياسي العالي المستوى والدعم بين القطاعات، ويرى اليونيب أن الهياكل الجديدة مناسبة نسبيا لأداء مهمتها.

البيئة والمساعدة الدولية: ضرورة خفض التأثير البيئي لعمليات الإغاثة وتحسين استجابة الأمم المتحدة للقضايا البيئية

يثير التقييم البيئي لبرنامج المساعدة الدولية للسودان عددا من القضايا التي يلزم حلها لتجنب إحداث ضرر غير مقصود من خلال تقديم العون، ولتحسين فاعلية إنفاق العون في قطاع البيئة. ويشير تحليل اليونيب إلى أنه بينما لا يترتب على معظم مشاريع المساعدة في السودان ضرر يذكر للبيئة، من الواضح أن القليل منها يحدث ضررا، والتأثير الكلي للبرنامج يعتبر كبيرا للغاية.

وتتمثل إحدى المسائل الرئيسية البالغة التعقيد في التأثير البيئي لتوفير الغذاء ومعونات الطوارئ الأخرى لنحو ١٥٪ من السكان والأثر المتوقع لمختلف خيارات التحول من الاعتماد على المعونة إلى أساليب العيش الاستقلالية والمستدامة. والواقع أن البلد دخل الآن في حلقة مفرغة من الاعتماد على المعونة الغذائية، وتدني التنمية الزراعية، والتدهور البيئي. ولو خفضت المعونة الغذائية لتشجيع العودة إلى الزراعة في الظروف

الراهنة، ستكون النتيجة في بعض المناطق انعدام الأمن الغذائي وتكثيف تدهور الأراضي مما سيؤدي إلى احتمالات كبيرة للفشل والنزوح الثانوي.

ويقتضي الأمر تحسينا كبيرا لادراج الاعتبارات البيئية في برنامج الأمم المتحدة الجاري في السودان. كما أن الإنفاق الراهن المتصل بالبيئة – وإن كان يحظى بالتقدير والترحيب – يعاني من طائفة من المشكلات الإدارية التي تقلل من فاعليته. وأولويات الأمم المتحدة وشركائها في هذا الميدان هي تحسين التنسيق وتضافر الجهود البيئية حتى «لا تضر» المساعدة الدولية بيئة السودان وحتى «يتم إعادة البناء بشكل أفضل».

توزيع الغذاء في مخيم أم شلايا للنازحين، بغرب دارفور. يعتمد أكثر من ٦ ملايين سوداني على المعونة الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي.

توصيات عامة

١. **الاستثمار في الإدارة البيئية لدعم سلم دائم في دارفور، ولتجنب النزاعات المحلية على الموارد الطبيعية في أنحاء السودان الأخرى.** نظراً لأن التدهور البيئي وشُحّ الموارد هما من بين الأسباب الأساسية للنزاع الجاري في دارفور، فإن اتخاذ تدابير عملية لتخفيف هذه المشكلات تعتبر وسائل حيوية لمنع النزاع وبناء السلم. كما أنه يلزم اتخاذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ ولتنمية ريفية مستدامة إيكولوجيا في دارفور وغيرها من الربوع من أجل مواكبة الظروف البيئية المتغيرة وتجنب المصادمات بسبب الموارد الطبيعية الآخذة في التناقص.

٢. **بناء القدرات على كل مستويات الحكومة وتحسين التشريعات لضمان ألا يسبب الإعمار والتنمية الاقتصادية تكثيف الضغوط البيئية وتهديد وسائل عيش الأجيال الحاضرة والقادمة.** يوفر السياق الجديد للحكم فرصة نادرة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة وأفضل ممارسات إدارة البيئة في هيكلة الحكم في السودان.

٣. **ينبغي للحكومة الوطنية والإقليمية الاضطلاع بمسؤولية متزايدة للاستثمار في البيئة والتنمية المستدامة.** أدى حقن عوائد النفط إلى تحسن كبير في الموارد المالية لكل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، مما يمكنهما من ترجمة الإصلاح إلى عمل.

٤. **ينبغي إدراج الاعتبارات البيئية في جميع مشاريع الإغاثة والتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في السودان بغية تحسين فاعلية برنامج الأمم المتحدة القطري.** إن تحسين التنسيق وتضافر الجهود البيئية أمران ضروريان حتى «لا تضر» المساعدة الدولية بيئة السودان.

ملاحظات ختامية

السودان الآن في مفترق طرق. فبينما يواجه البلد جليا تحديات بيئية خطيرة وكثيرة، يمثل اتفاق ٢٠٠٥ للسلام الشامل مترافقا مع الازدهار الاقتصادي المدعوم بالنفط فرصة كبيرة لإحداث تغيير إيجابي.

والإدارة المستدامة لموارد البلد الطبيعية جزء من الحل لبلوغ الاستقرار الاجتماعي، وسبل العيش والتنمية المستدامة في البلد. غير أنه سيكون من الضروري لتحقيق هذا الهدف غرس فهم شامل للقضايا البيئية عميقا في ثقافة، وسياسات، وخطط، وبرامج حكومة السودان وشركائها الدوليين، مثل الأمم المتحدة.

وسيتطلب هذا عملية طويلة الأجل والتزاما لسنوات عديدة من جانب كل من الحكومة السودانية وشركائها الدوليين. واليونيب، باعتباره الخبير البيئي للأمم المتحدة، مستعد لمساعدة حكومة وشعب السودان، وكذلك شركائهما الدوليين، للمضي قدما بالتوصيات المستخلصة من هذا التقييم.

للحصول على مزيد من المعلومات

هذه الوثيقة ملخص موجز لنتائج التقييم البيئي للسودان لما بعد النزاع الذي أجراه اليونيب. ويمكن الحصول على التقرير الكامل، الذي يتضمن توصيات تفصيلية خاصة بكل قطاع من خلال شبكة المعلومات العالمية على موقع اليونيب الخاص بالسودان: http://sudanreport.unep.ch

وتتضمن المعلومات الإضافية عن بيئة السودان المتاحة على هذا الموقع تقارير تقنية، ودراسات تاريخية، وأكثر من ألف صورة، وفيلما قصيرا.

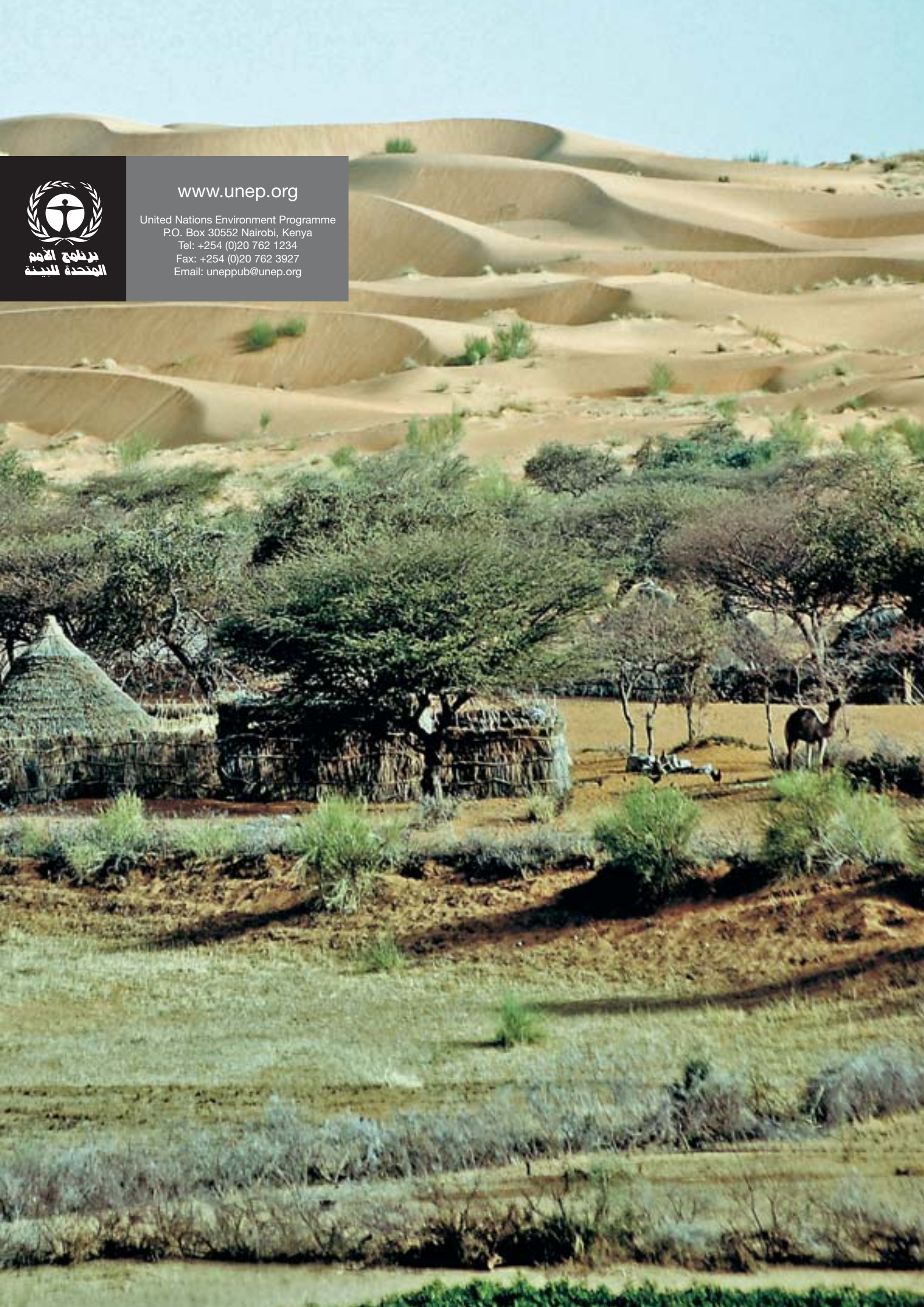

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

www.unep.org

United Nations Environment Programme
P.O. Box 30552 Nairobi, Kenya
Tel: +254 (0)20 762 1234
Fax: +254 (0)20 762 3927
Email: uneppub@unep.org